علامه اي ان لوبس زيدٌ وان لابست زيدًا وكذا في ان زيدٌ مر بغلامه وان زيدًا مررت بغلامه
وكذا ان تفصل فيضمر في العامل نفسه ذكر الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذكر الاسم
المذكور فيقول ان زيدٌ ضرب علامه وفي ان زيدًا ضربت علامه ان ضرب متعلق زيد ضرب
غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت علامه فيكون الفعل الظاهر نفسه بالمقدر ومعمول الظاهر
نفس المتعلق المقدر وكذا في ان زيدٌ لقي عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه مع تعذر
معنى الملابسه ههنا كما تقدم في مذهب الكسائي والتفصيل اولى من اضمار معنى الملابسه
مطلقا لانه يتعذر اضماره في المرفوع في ان زيدٌ قام علامه بل المعنى ان قام متعلق زيد
قام علامه وتضمر في العامل في متعلق الضمير بواسطه حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك
الفعل اللازم ان وجد متعديا مع المضاف المذكور فتقول في ان زيدٌ مر بغلامه وان زيدا
مررت بغلامه ان المقدر ان جوزر متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت
بغلامه اي ان لوبس زيدٌ اكل على خوانه ولبن لابست زيدا اكلت على خوانه وان لم يوجد متعدي
بمعناه فالملابسه نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدًا اكلت على خوانه اي ان لوبس زيد
اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكوره قبل
الاسم المذكور ظرف او جار نحو اليوم زيدٌ ضربته واباك لسوط زيدا ضربته لم يتفاوت
الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا ٭ واما ان جا قبل
الاسم المذكور مرفوع كان كان المفسر عاملا فيه مع استقامة المعنى كما في ان زيد
عمرا ضربه اي ان ضرب زيدٌ عمرا ضربه فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو ضربه
والا اضمرت فعل الملابسه كما في ايا اللحم الخوان اكل عليه اي ان لابس اللحم الخوان

قوله ويختار الرفع بالابتدا عند عدم قرينه خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاه حال الاسم المجرد والعدو اربعه
اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه
ولم يذكر جمهور النحاة ما يجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل
مستغلا بمجرور به يتحقق فاعليه الفاعل بان يكون آله الفعل نحو السوط ضرب به
زيد لانه لما حقق فاعليه الفاعل وكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم
المذكور الا اذا اشتغل عنه الفعل بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه
جواز نصبه لكون الفعل مستغلا عنه بمنصوب محلا ٭ بل ما بعد اذا المفاجاه وجب
الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وكما يجي
ثم اعلم ان المصنف ابتدا بما
يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فعال يختار الرفع بالابتدا
فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رفعه
بفعل كما ان ناصبه اذا انتصب فعل قوله عند عدم قرينه خلافه الضمير في خلافه
للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء
او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لان الجر لا يكون الا بجار ولا ينصبه المفسر
لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قراين النصب الموجبه له

وكلاهما في الاسم منصب لفظا ما بعده لو سلط عليه صح

والقراين

٧٧

والقراين التي تختار معها النصب والتي تساوي معها الامران على ما يجي شرحها ومثال ذلك زيدٌ
ضربته ولا يريد مطلق قرينه النصب لان المفسر قرينه النصب ومع عدمه ليس الاسم
مما نحن فيه بل يريد قراين النصب كما ذكرنا على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على
النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدم ما علامة
الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمر
وعلى ما اخترنا في رفع المبتدا نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون
النصب قوله او عند وجود اقوى منها اي عند وجود قرينه للرفع اقوى من قرينه
النصب وقرينه الرفع التي تجامع قرينه النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على
ما ذكر واما واذا المفاجاه اما اما فتجامع ثلث قراين للنصب هي مع احدها مغلوبه
ومع الاخريين غالبه اما الاولى فالطلب على ما ياتي والاخريان عطف الجمله التي
بعد ما على فعليه وكونها جوابا لجمله استفهاميه صدرية واما اذا فلا تجامع
من قراين النصب الا واحده واذا غالبه عليها وتلك القرينه كون الجمله المصدره
بها معطوفه على فعليه كما يجي اما اما فانما يترجح الرفع معها على النصب مع
القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب في مثلهما بغير اما انما كان لمراعاة
التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا
اكرمته او لقصد التناسب بين السوال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته
في جواب ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيدٌ واما عمرو فقد اكرمته
واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدا
بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب معها
لكون وضعها لضد مناسبه ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجعت الجمله بسببها
الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامه من الحذف والتقدير فاما في
الحقيقه ليست مقتضيه للرفع لان وقوع الاسميه والفعليه بعدها سوا على السوا
نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين
انها منعت مقتضي النصب من التاثير فبقي مقتضي الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامه
الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ٭ القى الصحيفه كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله القاها ٭ فهي وان كانت يستانف بعدها الكلام الا انها
ليست متمحضه للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما
فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كساير حروف العطف لظهور ما في ذلك الباب واما
اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعا فقط لان ساير انواع الطلب
نحو زيدا هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه تجب رفع الاسم معها
كما تقدم فاما مع الثلثه فهي مغلوبه نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما
عمرا فرحمه الله واما اضافت مغلوبه لان وقوع هذه الاشيا خبرا للمبتدا اقل
في الاستعمال وذلك لان كون الجمله الطلبية فعليه اولى لانه امكن الاختصاص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)